العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"نظام الحوسبه في الدائره الماليه للبلديات"

إعداد الباحثة:

رويده احمد عبدالكريم الشامخ

محاسبة / قسم المالية

بلدية عين الباشا

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

مفاهيمي للآثار المالية التي قد يتوقع أن تنجم عن تطوير الأراضي داخل المجتمع. "التوازن الأولي" داخل المجتمع قبل تطوير الأراضي من أجل شرح الآليات التي يتم من خلالها تحديد إيرادات الحكومة المحلية ونفقاتها. يبدأ فهم وتوقع آثار تطوير الأراضي على الإيرادات والنفقات البلدية بفهم كيفية تحديد مستويات الإنفاق العام في التفاعل المعقد بين الطلب على الخدمات العامة ووظيفة الإنتاج التي تترجم المدخلات والمخرجات العامة إلى مستويات من نتائج الخدمة التي يتم تجربتها من قبل الناخبين والمقيمين. ثم تتعقب الورقة آثار تطوير الأراضي من خلال هذا النظام ، وتناقش الافتراضات حول متطلبات الخدمة ، وإنتاج الخدمة ، وتأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على كل من الطلب والتكلفة. التأثيرات المالية المباشرة ، والتي يتم قياسها في معظم تقنيات تحليل التأثير المالي ، ليست سوى مجموعة فرعية من أنواع التأثيرات المالية التي من المتوقع أن تنتج عن تطوير الأراضي داخل المجتمع.

المقدمة:

يؤدي تطوير الأراضي داخل المدينة إلى إحداث تغيير في المالية العامة المحلية لأنه يغير أنماط الإنفاق والإيرادات الحالية. يؤدي التطوير أو إعادة التطوير الجديد إلى تغييرات في مستويات و / أو جودة الخدمة المطلوبة ويولد تغييرات في مبالغ أو أنماط الإيرادات.

إن التنبؤ وفهم حجم واتجاه هذه التغييرات في الإيرادات والنفقات لهما أهمية كبيرة للحكومات المحلية. تدعي تقنيات وإسقاط الأثر المالي أنها توفر بعض التقديرات للتغيرات في الإيرادات والنفقات المرتبطة بتطوير الأراضي داخل الولاية القضائية.

من أجل أن يوفر التحليل المالي معلومات دقيقة وموثوقة لموازنة الحكومة المحلية وقرارات السياسة ، توفر نماذجها وطرقها بعض الحسابات (سواء كانت صريحة أو مفترضة) للآليات من خلال كيفية تأثير تغيير استخدام الأراضي على طلبات الخدمة والإيرادات والنفقات. في كثير من الأحيان، تضع معظم تحليلات التأثير المالي المعدة للحكومات المحلية افتراضات قوية (ولكن ليس صراحة) فيما يتعلق بالآلية بين تطوير الأراضي والنتائج المالية.

في حين أن تحليلات التأثير المالي، أو تحليلات التكلفة – الإيرادات، أو تحليلات تكاليف الخدمات المجتمعية، كانت موجودة في أشكال مختلفة لعقود من الزمن لمساعدة الحكومات المحلية على اتخاذ قرارات قصيرة وطويلة الأجل بشأن استخدام الأراضي والبنية التحتية ، فقد أصبحت منتشرة على نطاق واسع و التفاهم في الثلاثين عامًا الماضية.

هناك سببان على الأقل لاعتماد أساليب الإسقاط المالي على نطاق واسع فيما يتعلق بسياسات تنمية الأراضي. الأول هو النشر والتوافر على نطاق واسع للمصنفات وجداول البيانات الموحدة ، بدءًا من. جعلت كتب العمل هذه تحليل التأثير المالي ممكنًا من قبل الممارسين من حيث أنها قدمت طرقًا ومضاعفات ومصادر بيانات لاستخدامها في الولايات القضائية بجميع الأحجام.

كان السبب الثاني لزيادة الاهتمام بتقنيات الإسقاط المالي في سياسات تطوير الأراضي هو انخفاض المساعدة الفيدرالية للمجتمعات المحلية من أجل البنية التحتية وتقاسم الإيرادات. نظرًا لأن التمويل الفيدرالي لم يعد متاحًا بشروط مفيدة للحكومات المحلية للتعامل مع

متطلبات خدمة البنية التحتية للنمو الجديد ، أصبحت الحكومات المحلية مهتمة بشكل متزايد بفهم تأثيرات النمو الجديد على الخدمات والإيرادات.

إن تطوير الأراضي يجب أن يؤثر على الإيرادات المحلية وأنماط الإنفاق أمر معتقد ومقبول عالميًا. ومع ذلك ، كان هناك نقص في الوضوح المفاهيمي أو النظري لسبب وكيفية تأثير تنمية الأراضي على الظروف المالية المحلية. يتطلب أي تحليل للآثار المالية لتنمية الأراضي وضع بعض الافتراضات حول كيفية قيام الحكومات المحلية بجمع وإنفاق الدولارات العامة ، ويتطلب أيضًا بعض الافتراضات حول كيفية تغيير تطوير الأراضي (أو عدم تغييره) هذه العلاقة.

لفهم آثار تغير استخدام الأراضي على عائدات الحكومة المحلية وأنماط الإنفاق. كجزء من مشروع بحثي يقيم تقنيات تحليل الأثر المالي ، يمكن لهذا الفهم النظري أن يساعد في فحص الافتراضات التي تضعها تقنيات تحليل التأثير المالي ، وكذلك فهم الظروف التي من المحتمل أن تكون فيها التوقعات المالية أكثر أو أقل دقة.

طريقة للتفكير في الشكل الذي قد يبدو عليه "التوازن الأولي" في المجتمع (يمثل خط الأساس أو الوضع الراهن قبل تطوير الأرض). من أجل توقع التغييرات والآثار ، يقدم هذا القسم طريقة للتفكير في العلاقات التي تربط تطوير الأراضي الحالي بالنفقات والإيرادات المحلية. يصف هذا القسم أيضًا أنواع البيانات والافتراضات اللازمة لفهم التغييرات ومشروعها. ويعرض مفهوم "وظيفة الإنتاج" لتوفير الخدمات العامة. وقد أطلق على فهم "وظيفة الإنتاج" للخدمات العامة المحلية "الحلقة المفقودة" في فهم المخططين للآثار المالية لتنمية الأراضي. عملية "تطوير الأراضي" ويحدد العملية التي يمكن من خلالها تطوير الأراضي تغيير العلاقات المالية القائمة. يقدم هذا القسم "خارطة طريق" تحليلية يمكن من خلالها تتبع التأثيرات المختلفة لتنمية الأراضي.

توصيف التوازن "الأولي"

من أجل فهم وتتبع آثار تغيير استخدام الأراضي من خلال نظام التمويل البلدي ، من المهم أولاً فهم كيفية عمل هذا النظام فيما يمكن أن نسميه "التوازن الأولي" ، حيث يمكننا تحديد العلاقات القائمة قبل تطوير الأراضي أو "صدمة" للنظام. يتضمن مناقشة "التوازن" وصفًا لخصائص التمويل المحلي التي يجب معرفتها – وبالتالي ما هي البيانات التي يجب جمعها – من أجل تتبع آثار التغيير في استخدام الأراضي من خلال النظام.

يتم استخدام مفهوم "التوازن" بمعنى الكشف عن مجريات الأمور والتفسير ، وليس باعتباره يشكل أي ادعاء موضوعي حول الوجود الفعلي للتوازن أو خصائصه. في الواقع ، في العديد من النماذج الديناميكية للسلع العامة المحلية وفرز الأسرة ، قد تنطوي ظروف التوازن على تنقل كبير للأسر وتنمية الأراضي. مفهومي هنا أشبه بـ "الشروط الأولية". في الواقع ، يمكن أن تكون نمذجة واشتقاق خصائص التوازن للحكومات المحلية معقدة للغاية.

في مجال المالية العامة المحلية إلى أنه لا توجد حتى الآن نماذج توازن عامة تمامًا وقابلة للتتبع التجريبي للقطاع العام المحلي والتي تشمل تطوير الأراضي وأسواق الإسكان ، بل إن الكثيرين يتساءلون عما إذا كانت هناك توازنات مستقرة. على الرغم من أن النموذج الأخير يمثل خطوة إلى الأمام في نمذجة التوازن للاقتصادات المحلية ، لم يتم تضمين نفقات أو إيرادات القطاع العام المحلي. أستخدم "التوازن" فقط كأداة إرشادية للتفكير في إنتاج السلع العامة المحلية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

النظام المالي للبلديات

- **المدير المالي**

قسم الإيرادات: تحصل من رسوم تنظيم وإفراز الأراضي، رسوم الأبنية، رخص المهن، مخالفات السير.
قسم النفقات: صرف فواتير صيانة آليات البلدية، صرف مشتريات، صرف مكافئات وعمل اضافي للموظفين، والمجلس البلدي.
قسم الرواتب: صرف رواتب الموظفين.
الصندوق: تنزيل المستندات التي تم صرفها من خلال الشهر وكطابقتها مع البنوك.

ملاحظة: جميع ما تم ذكره في الجدول أعلاه يتم بشكل محوسب بإستخدام الحاسوب بإستثناء الصندوق.

المادة 1

يسمى هذا النظام (النظام المالي للبلديات لسنة 2016) ويعمل به اعتبارا من 2016/10/19.

المادة 2

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	قانون البلديات
الوزير	وزير الشؤون البلدية ورئيس الوزراء فيما يتعلق بأمانة عمان الكبرى.
البلدية	البلدية القائمة أو المحدثة وفقاً لأحكام القانون.
المجلس	المجلس البلدي أو لجنة البلدية التي تشكل وفقاً لأحكام القانون أو اللجان المؤقتة على مستوى منطقة البلدية أو مجلس امانة عمان الكبرى.
المجلس المحلي	المجلس المحلي المنتخب وفقاً لأحكام القانون.

المادة 3

أ- تتبع البلدية في إجراءاتها المحاسبية مبدأ الأساس النقدي.

ب- على البلديات التحول لتطبيق اساس الاستحقاق في إجراءاتها المحاسبية وحوسبة كافة أنظمتها المالية وإجراءاتها المحاسبية خلال خمس سنوات من نفاذ هذا النظام.

المادة 5

أ– الموظف المالي المختص مسؤول شخصيا وماليا مع المدير في مسؤولياته المالية وعن ملاحظة سير تحصيل الأموال وحفظها وكيفية التصرف بها وعن أي خطأ يقع في الحسابات التي يقدمها بالذات او تقدم تحت مسؤوليته.

ب–على الموظف المالي المعني تقديم كفالة مالية الى البلدية مصدقة من كاتب العدل وفق نظام كفالات الموظفين المعمول به والتعليمات الصادرة بمقتضاه على ان تتحمل البلدية الرسوم التي تترتب على تلك الكفالة.

المادة 6

الموظف المالي مسؤول عن القيام بالأعمال المالية والمحاسبية التي تتعلق بالبلدية وعن المحافظة على السجلات والوثائق المالية التي بحوزته وعلى سريتها التامة وعن أي أخطاء قد تلحق الضرر بالاموال والموجودات و مصالح البلدية وتقع عليه مسؤولية وقوع أي تلاعب أو اهمال أو تقصير في الاموال والموجودات وعليه القيام بما يلي:–

أ– إستيفاء أموال البلدية وتأمين تحصيلها في وقتها.

ب– ان يقيد في الحساب دون تأخير جميع ما يدفع لصندوق البلدية وما يصرف منه من كافة الأموال وتنسيقها تحت فصولها وموادها.

ج– إتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على أموال البلدية وموجوداتها والتأمينات وخواتم دمغ الأوزان والمقاييس والمكاييل وقسائم الوصولات والرخص.

د– الإمتناع عن دفع أي مبلغ لم يرخص به في المستند صراحة.

هـ– اعلام المدير خطيا عن أي تجاوز في الانفاق أو أي نقص بسبب نفاذ المخصصات.

و– اعداد جميع البيانات والجداول المالية في أوقاتها.

ز– الإجابة دون تأخير على أي استيضاح يوجه إليه من ديوان المحاسبة وان يعطي البيانات والمعلومات المطلوبة منه بصورة كاملة.

ح– التأكد من استيفاء السند لمتطلبات المراقبة المالية.

تعمل على تطبيق القوانين واللوائح والنظم المالية في كافة الأعمال المالية بالبلدية.

يتحقق الهدف العام للدائرة من خلال ممارسة الاختصاصات التالية:

١) وضع خطة العمل المالي بالبلدية فيما يتعلق بالموازنة والحسابات وكافة الأعمال المالية والأعمال الإدارية المصاحبة لها.

٢) تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقواعد المعتمدة بشأن كافة الأعمال المالية بالبلدية.

٣) إعداد مشروع الموازنة السنوية للبلدية بالتعاون مع المديريات والدوائر الأخرى بالبلدية، ومناقشتها مع جهات الاختصاص، ومتابعة تنفيذ الموازنة المعتمدة بما في ذلك اقتراح التعديلات وفق حاجة العمل.

٤) اقتراح تطوير النظم والقواعد المالية ، في إطار القانون المالي ولوائحه التنفيذية.

٥) صرف استحقاقات الموظفين والمصروفات المختلفة بما في ذلك أعمال الشراء وفق السلطات المقررة والاعتمادات المخصصة ، ووفقا للقانون المالي ولوائحه التنفيذية.

٦) تنظيم وحفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية والقيد فيها وفق القانون المالي والنظم المالية السارية.

٧) القيد في سجلات البنوك والصندوق ومطابقة أرصدتها مع كشوف البنوك.

٨) تنظيم وتنفيذ الأعمال المتعلقة بالسلف الدائمة والمؤقتة والعهد.

٩) مطابقة المصروفات طبقاً لكشف الحاسب الآلي على سجلات البلدية.

10) دراسة تقارير الرقابة المالية وإعداد الردود المناسبة عليها.

١١) إعداد المركز المالي الشهري والحساب الختامي السنوي وإرساله لجهات الاختصاص.

٢١) القيام بأي أعمال أخرى في المجال المالي بالبلدية وفقا لتوجيهات الجهات الأعلى المختصة

الأقسام التابعة لدائرة الشؤون المالية :

١– قسم الموازنة

الهدف العام : يعمل على التخطيط للإحتياجات المالية بما يضمن فعالية الأداء المالي .

ولتحقيق الهدف العام للقسم يتم ممارسة الإختصاصات التالية :

– تنفيذ التوجيهات الصادرة بشأن إعداد الموازنة على مستوى البلدية .

– تجميع وإعداد مقترحات المديريات والدوائر بشأن موازنة البلدية والتنسيق بينها في ضوء التوجيهات الصادرة ورفعها للجهات المختصة.

– مراجعة مقترحات الموازنة مع الخطة العامة .

– تنفيذ الموازنة المعتمدة للبلدية بالتنسيق مع المديريات والدوائر بالبلدية .

– تقييم المقترحات الخاصة بتعديل بعض بنود الموازنة في ضوء حاجة العمل .

– مراجـعة المركز المالي الشهري ورفعه إلى جهات الإختصاص.

– إعداد المقارنات والتحليلات بين التقديرات والفعلي والعمل على تطوير أسلوب إعداد وتنـفيذ الموازنة.

– دراســة واقـتراح النظم والقواعد والإجراءات المالية التي تحــقق أعلى درجــة مـن الضبط المالي مع التيسير الواجـــب في العـــمل.

– القـيام بأيــة أعـمال أخرى يكلف بها القسم وتدخل ضــمن إختصاصـــــه.

٢– قسـم الحسـابات

الهدف العام : يعمل القسم على التحقق من الإستخدام الفعال للإعتمادات المالية الخاصة بالبلدية وفقاً للقواعد والنظم المحاسبية المقررة.

ولتحقيق الهدف العام للقسم يتم ممارسة الإختصاصات التالية :

– تنفيذ التعليمات والقواعد التي تنظم أعمال الصرف في مديريات ودوائر وأقسام البلدية.

– تنــظيم وحـفظ الدفاتر والسجلات المحاسبية والقيد بها بصــورة منتـــظمة .

– تلقى مستندات الشراء من قسم المشتريات ومراجعتها وإعداد مستندات الصرف الخاصة بها .

– إعــداد مستندات القيد والصــرف للمصروفات الجارية والرأسـمالية .

– مراقبة كافة المستندات والتأكد من استيفائها لكافة الشروط المالــية والقانــونية ومطابـقته للقـواعد المنظمة لأعـمال الصرف.

– إستلام المعاملات المالية المختلفة وإرسالها إلى مكتب التدقيق الداخلي ومتابعتها.

– أي أعمال أخرى يكلف بها القسم وتقع في نطاق إختصاصاته.

٣– قسـم المشـتريات

الهدف العام : يعمل القسم على ضمان توفير إحتياجات دوائر ومديريات البلدية من الأصناف المختلفة في الوقت المناسب وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

ولتحــقيق الهـدف العــام للقسم يتم ممارســة الإختصاصات التالية :

– تلقي طلبات الشراء من المديريات والدوائر المختلفة بالبلدية ومراجعتها والتأكد من صحتها وسلامتها.

– إتخــاذ الإجـراءات التي تؤمن توفير كافة الإحتياجات المطلوبة في التوقيت الزمني المناسـب والتي تتـمثل في

- طلـب الأسـعار من المـــوردين.
- دراسة العروض المقدمة والمفاضلة بينها.

- تحرير أوامر التوريد ومتابعة الشراء والتوريد.

– تنظيم كافة المستندات والبيانات والاحصاءات المتعلقة بالمناقصات العامة توطئة لطرحها بمعرفة الجهات المعنية بعد إعـداد الشـروط الخاصـة بها.

– الإشتراك في لجان المناقصات التي تتولى توفير مستلزمات البلـــدي.

– الإشـتراك في لجـان الجـرد السنوي وإجراء التسويات التي تسـفر عن الجـرد.

– إتخاذ إجراءات الارتباط بمبالغ الشراء وفقاً لبنود الميزانية سواء عن طريق مناقصات عن طريق الشراء المباشر.

– تنـظيم وحفـظ البيانات والسـجلات المتعلقة بأعمال المشتريات بصفة عامة للإستعانة بها عند اللزوم.

– القـيام بأي أعـمال أخرى يكلف بها القسم وتقع في نطـاق إختـصاصاته.

٤– قسم حسابات المشـاريـع

الهدف العام : يعمل القسم على تنــظيم وضـبط الأعـمال الخاصة بحسابات المشاريع.

ولتحقيق الهدف العام للقسم يتم ممارسة الإختصاصات الآتية :

– القيام بكافــة الأعـمال المحاسبية المتعلقة بالمشاريع.

– تسـجيل البيانات والإرتباطـات المحـاسـبية للمشاريع.

– مراجعة كافة الفواتير والدفعيات الخاصة بالمشاريع وإعداد مستندات الصـرف.

– إعداد الإرتباطات الخاصة بكلفة المشاريع بالتنسيق مع الجهات المخـــتصة.

– إعـداد ومــراجعة كشـوفات المصروفات وإعداد التقاريرالمالية اللازمة بشأنها.

– إعداد الموازنات الربع سنوية والسنوية وتوقعات الصرف للمشاريع وإتخاذ اللازم بشأن إجراءات

المناقلات المالية والتنسيق مع دائرة التخطيط والمشاريع.

– إعـداد التقارير الدوريــة عن أعـمال وإنجازات القسم.

– القـيام بأي أعـمال أخـرى يكلف بها القسم وتدخل ضـمن إختـصاصاته.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

٥- قسم الرواتب والخزينة

الهدف العام : يعمل على ضمان إعداد وضبط كشوفات الرواتب والأجور وصرفها وضبط الخزينه والمحافظة على النقد المتوفر والشيكات لحين إيداعها وفقا للقوانين واللوائح الماليه المنظمه.

لتحقيق الهدف العام يتم ممارسة الإختصاصات التالية :

- مراجعة كشوفات الرواتب الشهريه وإعداد شيكات الخاصة بالرواتب الشهريه المحموله للبنوك
- مراجعة التعديلات اليوميه وإعداد سندات صرف مستحقات الإجازات والعودات لجميع العاملين بالبلدية.
- متابعة وإعداد سندات صرف لمكافأة نهاية الخدمه.
- مراجعة الخصومات في جهاز الحاسب الآلي.
- إعداد كشوفات الأجور اليوميه للموظفين المؤقتين.
- القيام بإحتساب الأجور الإضافيه وتخزينها في جهاز الحاسب الآلي.
- إعداد مستندات الصرف للرواتب والأجور والمستحقات الأخرى للموظفين العاملين بالبلدية.
- إعداد رسائل توريد للمبالغ المصروفه بدون وجه حق وفوائد الرواتب الشهريه ورسائل تحويل الرواتب إلى البنوك.
- القيام بإعداد سندات صرف الإستقطاعات لبنك الإسكان وبنك التنميه العماني و القروض الميسره.
- دفع مستحقات الشركات طبقا للنظام المالي المعمول به في نظام السلفه المستديمه.
- إعداد مستندات تسوية السلفه المستديمه وإرسالها إلى الجهات الماليه المختصه لإستعاضة مبلغ السلفه.
- إستلام مستحقات المهمات الرسميه والبعثات الدراسيه والتعويض النقدي وتسليمها لأصحاب العلاقه.
- متابعة وصرف الرواتب الشهريه (نقديه وبنوك) لجميع موظفي وعمال البلدية.
- تحويل جميع مستحقات الإجازات والعودات للبنوك وصرف الأجور اليوميه.
- القيام بأعمال أخرى يكلف بها القسم وتقع في دائرة إختصاصه.
- إستلام جميع الشيكات الصادرة من المديرية العامة للمالية (وزارة المالية) بصلالة الخاصة بمستحقات موظفي وعمال البلدية.
- إستلام الفواتير النقديه عن طريق قسم المشتريات ومراجعتها والتأكد من صحة المواد التى بها وتسجيلها في السجل المختص.

نظري ومفاهيمي للتأثيرات المالية التي قد يتوقع أن تنجم عن تطوير الأراضي داخل المجتمع، من أجل أن تكون بمثابة أساس للتقييم

والفهم والتحسين المحتمل لتحليلات التأثير المالي. وقد أثبتت هذه العملية أن الآليات الأساسية التي يتم من خلالها تحديد النفقات العامة المحلية وإنتاجها وتجربتها تتسم بثراء وتعقيد يمكن غالبًا حجبه أو افتراضه بعيدًا في تحليلات الأثر المالي، والتي لا يمكن بالضرورة التنبؤ بها مسبقًا.

الخاتمة:

يبدأ فهم وتوقع آثار تطوير الأراضي على الإيرادات والنفقات البلدية بفهم كيفية تحديد مستويات الإنفاق العام في التفاعل المعقد بين الطلب على الخدمات العامة ووظائف الإنتاج والتحويل التي تترجم المدخلات والمخرجات العامة إلى مستويات خدمة النتائج التي يعاني منها الناخبون والمقيمون. يتطلب تتبع آثار تطوير الأراضي من خلال هذا النظام افتراضات حول متطلبات الخدمة، وإنتاج الخدمة، وتأثيرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على كل من الطلب والتكلفة.

التأثيرات المالية المباشرة، والتي يتم قياسها في معظم تقنيات تحليل التأثير المالي، ليست سوى مجموعة فرعية من أنواع الآثار المالية التي من المحتمل أن تنتج عن تطوير الأراضي داخل المجتمع.

المصادر والمراجع:

قانون البلديات، (٢٠١٥)، المادة رقم ١، ٢، ٣، ٥، ٦.

ديوان الخدمة المدنية، (٢٠١٧)، مديرية الشؤون الادارية والمالية.

الإتجاهات وخيارات السياسات، (٢٠٠٩)، تحرير قيمة الأراضي لتمويل مشروعات البنية التحتية في المدن.

طارسة، سليمان، 1991 ،الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الإدارة العامة، العدد 72 ،ص41-6.

جلوقة، كمال، 1993 ،تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ووسائل تمويلها، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ص135-136.

شطناوي، علي، 2002 ،الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، ص 108-102.

القريوتي، محمد، 1989 ،رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 11 ،العدد 17 آذار.